«النص الفكاهي في درس النحو»

تأليف : محمد صالح بن عمر
تقديم ونقد : ثامـر الغـزي

عرفت الدراسات اللغوية عامة والدراسات النحوية على وجه الخصوص تطوّراً في آلياتها بعد ما حققته المدارس اللسانية من خطوات معرفية أوجدت " حقائق " جديدة وشكّكت في " حقائق " أخرى، ونبهت إلى زوايا نظر جديدة في الدرس النحوي[1] استفادت أيّما استفادة من المدارس اللسانية سواء في المستوى التأويلي أو الإجرائي.

وكان من أبرز ما انتهى إليه الدرس النحوي أن " الجملة " ليست الفاظاً متجاورة سياقياً وخطياً بقدر ما هي نسيج تركيبي تتعالق داخله مكونات تشكل بناءه، فكان لزاماً أن يتم تأصيل هذا المنحى وتجذيره والزيادة في تمحيصه واختباره، وضمن هذا التوجه يتنزل كتاب الدكتور محمد صالح بن عمر الذي تكمن خطورته في جمعه بين طرفين قلّ ما يجتمعان : طرف التنظير والتأويل وطرف الإجراء والتطبيق.

ولعل الطرف الأوّل (التنظير والتأويل) كان الهاجس الأكثر استبداداً بالمؤلف رغبةً منه في التأصيل من جهة وفي التجاوز من جهة أخرى، ولئن كان تأصيل الدرس النحوي أمراً محفوفاً بالأمان غالباً، فإن في التجاوز مخاطر ومزالق لا يجرؤ عليها إلاّ من وطّن النفس على المغامرة وهيّأها لتقبل نقد الناقدين وغضب الغاضبين.

يكشف المؤلف منذ التقديم عن غاياته من الكتاب فيجملها في :

١ - " الانتقال بالطالب إلى مرحلة أكثر تقدماً وهي امتلاك القدرة

على معرفة الحالات التي يستعمل فيها كل مركب وتمييز ضروب المكونات التي تدخل في تشكيله وتبيّن أنواع العلاقات التي تقوم بينها داخله "[٢].

٢ – تجذير الدرس النحوي في التراث العربي[٣].

٣ ـ تكملة النقص الحاصل في دروس النحو بالجامعة تبعاً لضيق الوقت المخصص لها.

٤ ـ الإسهام في بلورة مقولات " النحو التونسي ". بقراءة نقدية لأهم المفاهيم[٤].

٥ ـ تليين المادة " الجافة " للنحو باقتراح نصوص تطبيقية طريفة.

وفي إطار تفصيله لهذه الغاية الأخيرة يتجاوز التقديم دوره المألوف ليتحوّل إلى دليل بيداغوجي يعرض كيفية استغلال الكتاب داخل الفصل[٥] بشكل يذكّر بتعامل المرشد البيداغوجي مع المدرّسين المبتدئين. أما المنهج الذي تبنّاه المؤلف فذو أقطاب ثلاثة :

١ ـ التأطير المعرفي : فيه عرض " للمدرسة التونسية " وإضافاتها في مجال النحو العربي. وقد بدا لنا هذا القسم، على اقتضابه، غير ذي وجاهة وغير وظيفي غالباً وكأنّ دوره الأساسي تقريظ عدد من أساتذتنا بالجامعة التونسية والتذرّع باجتهاداتهم لتبرير ما سيقوم به المؤلّف من " اجتهادات " قد تبدو غير معهودة.

٢ ـ ضبط الحدود : حاول فيه المؤلف تحديد مصطلح "

الجملة " في رحلته بين التراث العربي والنصوص اللسانية الحديثة ليتوج عمله ذاك بضبط شروطه للجملة تميّزها عن المركّب الإسنادي وباستعراض وظائف الجملة حسب موقعها من السياق الكلامي(٥). وقد بدا المؤلف في هذا القسم أكثر نقداً باحترازه من اجتهادات " المدرسة التونسية " في ضبط قائمة حروف الاستئناف(٧).

٣ ـ **تفصيل المركبات الجزئية** : ضمنه برز جلياً الطابع التعليمي للكتاب حيث تمّ استعراض المركّبات الاسمية والحرفية والفعلية بطريقة مدرسية واضحة، وإن عمد المؤلف أحياناً إلى رفض التأويلات السائدة وتقديم بدائل لها.

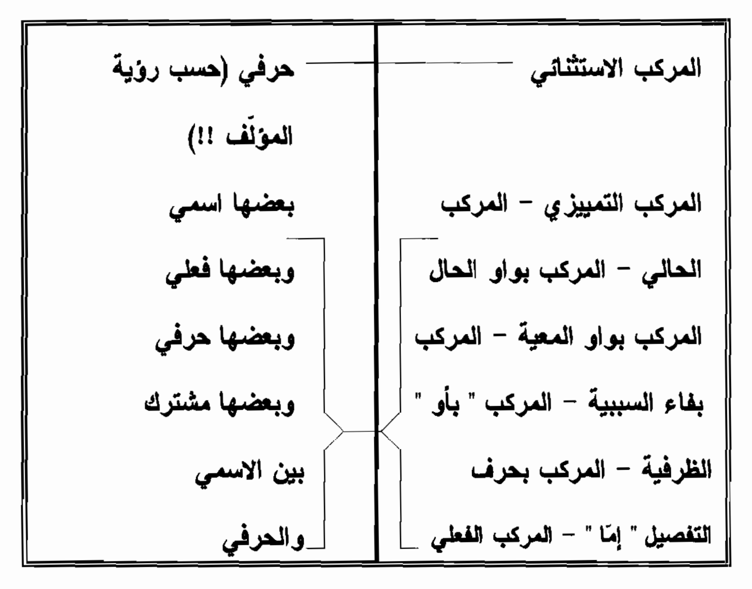
إن قيمة الكتاب بهذا الشكل تبدو جليّةً ومحاولته الجمع بين التأصيل والتجاوز طريفةً ورغبته في تأسيس قراءة جديدة دون القطع مع الأسول الأولى للنحو (سيبويه - ابن يعيش - ابن هشام - ابن عقيل...) تبدو جريئةً، ومما يزيد قيمة هذا الكتاب منحاه البيداغوجي المنهجي سواء في تفصيل جزئيات المركب المدروس أو في الإحالات المثبتة بشكل دقيق غالباً أو في اختياراته النصيّة التي تغري القارىء الملُول بالاسترسال معها. هذا الشكل، ولْنمرَّ الآن إلى الأكل. فنحن، على عظيم تقديرنا لهذا العمل، لا نجد مفراً من التوقف عند بعض القضايا التي بدت لنا محتاجة إلى لفت النظر إليها وإلى مزيد الخوض فيها.

القضايا الإشكالية :

إن أولى القضايا التي تبدو لنا محلّ خلاف بين ما نذهب إليه

وما ذهب إليه المؤلف تهتمّ بالتبويب، فواضح أن المؤلّف بنى كتابه على استعراض المركبات أساساً ولم يكن همه أن يدرس الوظائف النحوية (ولهذا الاختيار ما يبرره ويدعوه إليه) لذلك غاب التقسيم التقليدي الذي يبوّب المسائل حسب الباب الذي تنتمي إليه (المرفوعات أو المنصوبات أو المجرورات)، وكان ينبغي أن ينوب عنه تبويب للمركّبات المتناولة حسب طبيعتها فوجب أن نجد قسماً خاصاً بالمركبات الاسمية فقسماً للمركبات الحرفية ثم قسماً ثالثاً للمركبات المشتركة[٨] ثم قسماً أخيراً للمركب الفعلي، غير أننا لم نجد هذا التبويب وإنما وجدنا تبويباً آخر بدا لنا متداخلاً فلم نفقه له منطقاً :

المركب	نوعه
تركيب الشرط	اسمي أو حرفي (حسب أداة الشرط)
المركب الإضافي	اسمي
المركب النعتي	اسمي
المركب البدلي	اسمي
المركب التوكيدي	اسمي
المركب شبه الإسنادي	اسمي
المركب الموصولي	اسمي أو حرفي (حسب الموصول)
المركب بالجر	حرفي
المركب العطفي	اسمي



بيّن من هذا التصنيف أنّه اهتمّ بالمركبات فقط ولكنه ظل مشدوداً إلى الوظائف شدّاً وإلا فكيف نفسّر هذا التبويب للمسائل حسب وظائفها ؟ لقد سعى المؤلف إلى الأخذ بطرفي المسألة ونخشى أن يكون قد أفلت منه الزمامان كلاهما.

أما الإشكال الثاني فيخص المحمول الذي تضمنه المؤلف، ولنا في ذلك جملة من الملاحظات :

١ ـ افرد الكاتب عدداً من التراكيب أطلق عليها تسمية " التراكيب الأثرية[٩] ويرى أنها انتقلت إلى العرب من اللغة الآرامية أو اللغة السامية " ولذا فالقول إنها مفاعيل مطلقة لأفعال منقرضة أو مقدرة ليس سوى محاولة في إخضاع تركيب " أثري " لنمط تركيبي ظهر بعده بآلاف السنين ضمن نظام نحوي جديد... "[١٠] ولا ندري كيف اهتدى المؤلف إلى هذا التأويل ويبدو – من خلال إحالاته – أنه نقله عن بعض المراجع[١١] دون تثبّت أو تأمّل، فصاحب لسان العرب يذكر أنّ الفعل

الذي أخذ منه تركيب " لبيّك " (وهو التركيب الذي انطلق منه المؤلف في حكمه) لم ينقرض وهو معروف ومستعمل في كلام العرب وأشعارهم.

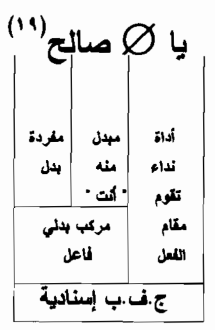
يقول ابن منظور : " لبّ بالمكان لبّاً أقام به ولزمه... وقولهم لبيك، ولبيّه منه، أي لزوماً لطاعتك... قال الخليل هو من قولهم دار فلان تلبّ داري أي تحاذيها... فإذا دعا الرجل صاحبه أجابه لبيك أي أنا مقيم عندك... "[١٢].

ومهما اعتبرنا – جدلاً – أنها تراكيب " بدائية "[١٣] فإن هذا لا يبرّر عدم البحث في بنيتها العميقة. أفليست عبارة " شكراً " الشكل الأكثر تداولاً للجملة : " أشكرك شكراً " اختزلها العرب سعياً إلى الاقتصاد في المجهود ؟ فما بال المؤلف يتغافل عن ذلك ويجعلها تراكيب قديمة كانت مستعملة قبل ظهور الفعل[١٤] وهل يعني هذا أننا سنعتبر التركيب " أهلاً وسهلاً " كذلك مصادر قامت مقام الفعل ؟ هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنّ ما يقترحه الكاتب لتحليل التركيب " لبّيك " المتمثل في :

- " مصدر يؤدي وظيفة الفعل.
- فاعل مضمر (؟)
- ضمير متصل " الكاف "
- مفعول به "[١٥]

ينطبق تماما على التراكيب شبه الإسنادية (كقولنا : وَصْفُكَهُ – حَظْوُكَهُ..) وهي مركبات جزئية لا تقوم عليها الجملة ما لم نقدّر لها محذوفاً، إذ تقوم مقام الاسم الواحد، ولا نجد فيها، حين تَرِدُ معزولة عن السياق، ما نجده من " الفائدة " في التركيب " لبيك " أو " شكراً ".

لقد صحّ عندنا تهافت هذا التصوّر، على ما فيه من جرأة، تهافتَ تأويل المؤلّف لجملة النداء، فقد انتظرنا حين سفّه النحاةَ الأوائلَ ووسمهم بالتعسّف وردّ تصنيف " المدرسة التونسية " لجملة النداء ضمن الجمل غير الإسنادية(١٦) أن نجد لديه تأويلاً يخلّص المسألة من كل تعسّف أو تأويل جانح. وفضلاً عن عدم اقتناعنا الاقتناع كلّه بمآخذ المؤلّف على تأويل القدامى(١٧) فقد بدا بديله محدثاً للمشاكل أكثر منه فاضاً لها إذ يقيس الجملة " يا صالح " على " انتبه صالح " ليصل إلى أنّ " صالح " بدل من الفاعل المضمر المحذوف " أنت "(١٨) ويحلّلها كما يلي :



ويبدو أن المؤلف مدرك للحرج الذي يخلقه تأويله ذاك فيسارع " بنصيحة " غريبة مفادها أن " ليس ثمة أي فائدة في التوقف عند علامة الإعراب للمنادى (الرفع إذا كان مفرداً معرفة نحو يَا صَالِحُ والفتح إن كان مركباً إضافياً نحو : يَا بَدْرَ الدّين) ولا في البحث عن سبب رفعه بضمّة واحدة إن كان مفرداً معرفة وذلك لأن هذه التراكيب إنما هي من " الأثريات التركيبية " التي ظهرت وانتشرت قبل تشكل النظام الإعرابي وبلوغه درجة الاكتمال النسبي التي وصلنا عليها "(٢٠) ولنا على هذا التأويل عدد من الملاحظات :

أ ـ لِمَ لم ينظر المؤلّف إلى جملة النداء كما نظر إلى التراكيب " شكراً " و " لبيك " وغيرهما من " التراكيب الأثرية " دون حاجة إلى ردّها إلى بنية عميقة فعلية تجعل أداة النداء قائمة مقام الفعل ؟

ب ـ ماذا أضاف هذا التصوّر الجديد إلى تصوّر القدامى غير استبداله فعلاً بفعل (ولا فرق بين الفعلين سوى أن الأوّل إنشائي له بنية الخبر والثاني إنشائي لفظاً ومعنى) ؟

ج ـ كيف أمكن للمؤلّف قياس جملة واحدة " يا صالح " على جملتين : " انتبه " – صالح دون شعور بالتعسّف ؟

د ـ هل استعمال المؤلّف لمصطلح " الرفع " للمنادى المفرد المعرفة " والفتح " (عوض النصب) للمنادى المركب بالإضافة استعمال بريء أم هو محاولة لإيهامنا بأنّ المنادى المركب بالإضافة مرفوع كذلك ولكنه مبنيّ على الفتح ؟

هـ ـ ورغم هذا فإننا نسأل : ما علّة النصب (وليس الفتح) في المنادى المركب بالإضافة والحال أنه " فاعل " في نظر المؤلف وليس مبنياً على الفتح ؟

و ـ يفترض في التناسق المعرفي أن يورد المؤلّف في درس " المركب البدلي " هذا النوع الجديد الذي يحذف فيه المبدل منه وجوباً ويبقى، رغم ذلك، مقدراً(٢١)، ولكننا لا نجد له أثراً رغم أن المؤلّف أورد حالات مندثرة في بعض المواضع (كحديثه عن حرف الجر " لعل" و" لولا " و" متى "..) رغم شذوذها.

٢ ـ تراوح تعامل المؤلّف مع مختلف المركّبات بين العمل النقدي

الذكي الذي يكشف عما يمتاز به الكاتب من دقة الملاحظة وبين العمل الدوغمائي المنغلق.

فمن ملاحظاته النقدية الذكيّة موقفه من " المركب الفعلي "، إذ رد المصطلح إلى عائلة لغوية مغايرة لتلك التي تنتمي إليها اللغة العربية، وكذلك تنبيهه لضرورة الوقوف على الفرق بين المقولات التركيبية الإعرابية والمقولات التداولية البراغماتية مبيّناً ذلك بتقديم نموذج للتحليلين، فجملة القسم تحلّل تركيبياً وبراغماتياً كما يلي[٢٢] :

التحليل التركيبي :

∅	∅	بالله	
فعل مضارع (أحلف)	فاعل (أنا)	جار	مفردة متعلقة بالباء
		مركب بالجر مفعول الوسيلة	
جملة فعلية بسيطة مؤوّلة تأويل حذف			

التحليل البراغماتي :

∅	∅	بالله	
فِعل قسم (أحلف)	مقسِم (أنا)	أداة قسم	مقسَم به
جملة تفيد القسم			

على أن هذا الحرص على التدقيق لم يطّرد لدى المؤلف حيث نجده في بعض المواطن الأخرى يخلط في ضبه وظيفة " الصديق " في الجملة " أستحسن نُصْحَ الصديق صديقه " فيعتبرها فاعلاً مجروراً بالإضافة !!![٢٣] ويطّرد هذا الخلط في كامل القسم الخاص بالمركّب شبه الإسنادي تماماً كما يطّرد الخلط بين المقولة الإعرابية والمقولة البراغماتية في تحليله للجملة " صالح أنجب من علي " إذ يعتبر التركيب " من علي " "مفصِّلاً عليه مركباً بحرف الجر " من"[٢٤] ولعل من أكثر المظاهر خلطاً " أن يخطىء المؤلّف ضمنياً التحليل الذي اقترحه هو نفسه إذ يقول في تحليل الجملة " استحسن نصح الصديق صديقه " :

* نُصْح : مصدر قائم مقام الفعل.

* الصديق : مفردة فاعل.

* صديقه : مركب إضافي مفعول به لـ " نُصْح "[٢٥].

ثم يعقّب مباشرة " وثمة من يعدّ " نصح الصديق " مركباً إضافياً قائماً مقام نواة وهو ما لا نميل إليه.. "[٢٦].

أوليس ماقام به المؤلّف في مستوى التحليل هو عينه يقوم على اعتبار ضمني " لنصح الصديق " نواة ؟ وهل تتطلب النواة أكثر من فعل (وقد قام مقامه المصدر) وفاعل ؟

إنّ الأمر في ظننا لا يتعلق - في نشأة هذا المركب شبه الإسنادي - بوجود الفاعل (وهو هنا مضاف إليه وليس فاعلاً كما توهّم المؤلف) بل بظهور المفعول المنصوب بالمصدر وإلاّ فإنه ينبغي أن نعدّ كل إضافة لفظية مركباً شبه إسنادي إذ من شروط اللفظية وجود علاقة فاعلية أو مفعولية (في المعنى) بين المضاف والمضاف إليه.

هذا إذا أخذنا الأمر بشكل عام أما إن رمنا بعض التفصيل فيجدر أن نعرض للمركبات بشكل أكثر تفصيلاً.

أ ـ **التركيب الشرطي** : قسّمه المؤلّف إلى مركّب باسم الشرط ومركّب بحرف الشرط، وقد وقع فيه المؤلّف في كثير من الخلط حين حلّل الجملة القائمة على اسمي الشرط " مَنْ " و " ما " تقوده البنية التي تحكم " من " و " ما " الاستفهاميتين حين يُخرِج اسمي الشرط من دائرة الموصولات والحال أنهما - فضلاً عن اختلافهما دلالياً - مختلفان بنية وتركيباً.

لقد بدا لنا غريباً تحليل المؤلّف للجملتين " من يجتهدْ ينجح " و "من تنهر ينقم عليك ".

- " من يجتهد : مركّب باسم الشرط مبتدأ.

ينجح : تركيب إسنادي خبر.

من : اسم شرط مبتدأ.

يَجتهد : تركيب إسنادي خبر لـ " من ".

ينجح : فعل مضارع مجزوم بـ " من "...[٢٧]

- " من تنهر " : مركب باسم الشرط مبتدأ.

ينقم عليك : تركيب إسنادي خبر.

من : اسم شرط مفعول به مقدّم.

تنهر : فعل مضارع مجزوم بـ " من " فاعله مضمر تقديره " أنت "..[٢٨]

إنّ أول ما يؤخذ على هذا التصوّر خلطه بين المركّب الاسمي والمركّب الإسنادي إذ يوسم التركيب " من يجتهد " بـ " مركّب باسم الشرط " ولعل المؤلف يريد " المركب الإسنادي الاسمي " أو " المركب الإسنادي الاسمي باسم الشرط "[٢٩] ومهما يكن مراد المؤلّف فهو مردود من وجهين نقلي ومنطقي فأما النقلي فلا نظن المؤلّف جاهلاً به[٣٠] وأما المنطقي فأساسه أنّ التركيب الإسنادي يستوجب أمرين أولهما الإسناد (أن يكون المسند مخبراً عن المسند إليه) وثانيهما الإفادة (أي أن يكون التركيب مما يحسن السكوت عليه)، فهل في التركيب " يجتهد " إخبار عن " من " ؟ وهل يمكن السكوت على " من يجتهد " مع حصول فائدة ؟

إنّ التعسّف هنا بيّن لا لبس فيه والمؤلّف مدرك لهذا ولذلك لجأ إلى تبرير ذلك بأن " من " و " ما " – وليست مهما سوى صورة لـ " ما " – اسمان قديمان لم تخل منهما أيّ لغة من اللغات الحامية السامية !! "[٣١].

إن التراكيب التي ذكرها المؤلّف في التركيب الشرطي (" من يجتهد " – " من تنهر "...) هي أقرب إلى المركبات بالموصول الاسمي ويكفينا دليلاً على هذا إقرارُ المؤلّف نفسه بأن " أسماء الشرط موصولة الأصل "[٣٢] وقولُه إن " إبهامها التام (يعني من وما) هذا هو الذي جعلهما محتاجين إلى صلة يكتملان بها اسمين، لذلك فالأصل فيهما أنهما موصولان "[٣٣]. ونحن نحتج بقوله هذا عليه ونردّ عليه ما توهمه من " تصوّر " لهذين الاسمين أخرجهما من " الإبهام المطلق إلى إبهام مقيّد "[٣٤] لأن رؤيته تلك من باب الرجم بالغيب والترجيح بالظن.

وممّا يرجّح لدينا هذا الشعور ما لفت نظرنا من تناقض المؤلف في إعراب بعض الجمل ضمن " التركيب الشرطي "، إذ يقول : " إذا قلت مثلاً " إن تجتهد تنجح " جاز التقدير " في حالة اجتهادك تنجح " ويكون إعراب " إن تجتهد " مفعولاً فيه للمكان والزمان معاً "[٣٥] ولكنه سرعان ما ينقض هذا الموقف حين يحلل نفس الجملة في موضع آخر كما يلي : " إن تجتهد : مركب بحرف الشرط " إن " مفعول يفيد الشرط "[٣٦].

ولا يعني موقفنا هذا أننا لا نشعر بالحرج إزاء مختلف الرؤى التجديدية لمثل هذا المركّب وكنّا نودّ لو أثار المؤلّف بعض القضايا الإشكالية العالقة بتصوّر " المدرسة التونسية " لهذا التركيب ولعلّ من أبرز الثغرات في هذا التصور، حسب رأينا، العجز عن تبرير الجزم

الواقع في فعل جواب الشرط الثاني في مثل قولنا : " إن تجتهد تنجح وتنل مبتغاك " علما بأن " المدرسة التونسية " تعتبر " تنل مبتغاك " جملة ثانية مستقلة وليس له صلة تركيبية بـ " إن تجتهد ".

ب ـ **المركّب الإضافي** : بدا عمل المؤلّف في هذا المركّب مبوباً ومنظّماً، فقد قسّم هذا المركب إلى نوعيه (الإضافة اللفظية والإضافة المعنوية) وسعى إلى تدقيق ضوابط كليهما وخصائصه محاولاً الوقوف عند الخصوصيات الشكلية والدلالية دون أن نعدم اجتهاداته النقدية التي بدت وجيهة إلى حدّ بعيد كاعتباره النكرة المضافة إلى نكرة نكرة "[٣٧]. ورغم احترازنا على هذا الحكم فإننا نرى أن تسمية القدامى " النكرة المخصوصة " فيها من المآخذ الكثير إذ منطق الأشياء يقتضي أن يكون الشيء معرفة أو غير معرفة أي نكرة، أما المنزلة بين المنزلتين فمحاولة هروب إلى الأمام.

ج ـ **المركّب التوكيدي** : بدا لنا في هذا المركّب أن المؤلّف يخلط بين شروط استقلال التركيب الإسنادي (= الجملة) وعدمه، فهو يعتبر " جاء جاء الولد " جملة واحدة وأنّ " جاء جاء " " فعل مؤكد "[٣٨]، متغافلاً عن أن الفاعل لا يكون لفعلين (عند الجمهور) وتكون بذلك "جاء " الأولى مستقلة لأن فيها فاعلها المقدّر " هو " (هذا بالإضافة إلى أن قوله هذا ينقضه تصوره القائم على أن الفعل لا يتركب، انظره ص ١٩٢٠).

ومما بدا لنا لافتاً كذلك إخراج المؤلّف لتركيب " دكّاً دكا " في الآية " كلا إذا دكت الأرض دكاً دكا... " (سورة الفجر ٢١) من باب

التوكيد اللفظي وإلحاقه بالحال[٣٩] ولا ندري لِمَ تغاضى المؤلّف عن وظيفة المفعول المطلق فهي ألصق بهذا المركّب من الحال لأنه تأكيد للفعل بمصدر من جنسه " دكّت... دكّاً دكّا "، أما استبعاده للمركب التوكيدي في هذا المركّب وما شابهه فغريب إذ قد استوفى شروط التوكيد اللفظي جميعها فيكون بذلك " دكّا " الثاني مؤكداً للأول[٤٠].

إذا دكت الأرض دكاً دكا وجاء ربك والملك صفاً صفا..........
فعل مبني للمجهول
نائب فاعل
مفردة مؤكد
مفردة توكيد
توكيل بالتوكيد مفع. مطلق
حرف مطلق
معطوف تركيب إسنادي
ظرف مضاف
مركب بالعطف مضاف إليه
مفعول فيه. مركب بالإضافة
النواة الأصلية
ج . ف . ف

د ـ المركب الحالي : بدا لنا أن أبرز إشكالية في هذا القسم هي الخلط بين الحال المتعلقة بالنواة (حال النسبة وبين الحال المتعلقة بلفظ (حال المفرد)، فقد عمد المؤلّف إلى القطع بأن الحالة الوحيدة التي نجد فيها حال المفرد هي التي تتعلق بالمبتدأ كقولنا " البحر هادئاً مغر بالسباحة "[٤١] ولابد من لإقرار هنا بأن هذا الاختيار (وقد تبنّاه عدد من الأساتذة بالجامعة التونسية منذ أمد[٤٢]،) وإن كان يجنبّنا الإفراط في التأويل فإنه يخون المقولة الأساسية للحال، إذ يعرّفها النحاة بأنها " وصف هيئة الفاعل أو المفعول "[٤٣] وأنها " هي هيئة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل "[٤٤] ويعتبرون أن " راكباً " في

الجملة " جاء زيد راكباً " هي صفة لزيد في حال مجيئه[٤٥] وكذلك ابن هشام يعتبر أنّ " راكباً ضاحكاً " في الجملة " جاء زيد راكباً ضاحكاً صاحبهما زيد "[٤٦].

ولندع هذا الآن وننظر في المسألة من زاوية المنطق، ولننطلق من الجملة : " جاء زيد باسماً لنتساءل :

١ – هل كان لفظ " باسماً " واصفاً للفعل أم للذات القائمة بالفعل؟

٢ – ولو كان " باسماً " واصفاً للفعل فلم اشترط النحاة التعريف في " صاحب الحال " (زيد) ؟

٣ – أليس الفرق الوحيد بين " جاء زيد باسماً " و " جاء زيد الباسم " هو أن الصفة ثابتة قارّة في الجملة الثانية وطارئة غير ثابتة في الجملة الأولى ؟ فإذا كان الأمر كذلك وجب أن يكون " زيد باسماً " مركباً كما كان " زيد الباسم " مركّباً، ولا فرق سوى أن الصفة كانت على الحالية في الأولى وعلى النعتية في الثانية.

٤ ـ أليس مما يدعم هذا التصوّر أن الحال يتغير جنسها بتغير صاحبها، فنقول " رأى زيد هنداً باسمة " و " رأى زيد هنداً باسماً " بحسب نيتنا في الحاق الحال بأحدهما :

رأى	زيد	هنداً	باسمة
فعل ما	مفردة فاعل	صاحب الحال	مفردة حال
		مركب بالحال مفعول به	
جملة فعلية بسيطة			

ولكن

رأى	زيد	هنداً	باسماً
فعل ماض	صاحب الحال مركز فـ	مفردة مفعول به	حال صاحب الحال فاعل
جملة فعلية بسيطة			

ثم ألا ترى أننا نقول : مر زيد بهند جالسة ومر زيد بعمرو جالساً، فلو كانت الحال واصفة للحدث لوجب أن تلزم صورة واحدة في كلتا الحالتين لأن الحدث واحد في الجملتين.

هـ - **المركب الاستثنائي** : بدا لنا المؤلّف في هذا المركّب أكثر جرأة وكذلك أكثر إصابة في تأوّله حين يذهب إلى أن الجملة " جاء الأولاد إلا صالحاً " هي في معنى " جاء الأولاد دون صالح " أو " خالين من صالح " وتكون بذلك قائمة على الحالية لا على الاستثناء وهو تخريج طريف نجد له صدى عند بعض القدامى. (انظر ابن هشام في المغني ج ١ ص ١٥٩).

غير أنّ ما لا نلتقي فيه مع المؤلّف هو طبيعة الحال ففي حين يعتبرها هو حال نسبة نذهب نحن إلى أنها متعلقة بالمفرد :

جاء	الأولاد	إلا	صالحاً
فعل ماض	مفردة فاعل	حرف استثناء	مفردة منطق بـ " إلا "
		مركب حرف الاستثناء حال	
جملة فعلية بسيطة			

مقترح المؤلف

جاء	الأولاد	إلا	صالحاً
فعل ماض	مفردة صاحب الحال	حرف استثناء	مفردة متعلق بـ " إلا "
		مركب حرف الاستثناء حال	
	مركب بالحال فاعل		
جملة فعلية بسيطة			

مقترحنا

أما المسألة الثانية التي لفتت نظرنا فتخصّ موقف المؤلف من أداة الاستثناء " سوى "، فقد فاجأنا بتبنّ دوغمائي للسائد عند بعض المدارس النحوية واعتبرها مفيدة للظرفية[٤٧]. ونحن نعجب من عدم

تبني المؤلف للرؤية " الجريئة " للكوفيين التي ترى " أنها إذا استثني بها خرجت من حكم الظرفية إلى حكم الاسمية فصارت بمنزلة غير " في الاستثناء... "[٤٨] فكيف نحتاج بعد هذا إلى اعتبار المركب " سوى علي " في الجملة " جاء الأولاد سوى علي " مفعولاً فيه للمكان[٤٩] ؟ أليس لها نفس دلالة " جاء الأولاد إلا علياً ".

الخاتمة :

لقد كان كتاب " النص الفكاهي في درس النحو " محاولة جريئة وإن جانبت الصواب أحياناً، فالكتاب رغم كل شيء يبقى ذا قيمة هامة ضمن البحث اللغوي الحديث. ولقد كان بالإمكان لهذا العمل أن يكون أفضل وأكثر نجاعة وحسماً لو أنه قام على حامل نظري يستند إليه ويستمد منه منطقه التأويلي لإعادة النظر في كامل المنظومة النحوية بغاية البحث عن قوانين وآليات جديدة للتحليل تكون أكثر صرامة ودقة ونجاعة، وليكن، إن شئنا، محتوى هذا الكتاب منطلق جدلنا وبحثنا، ويكفي هذا المؤلف قيمة أنه أثار الكثير من التساؤلات التي لم نكن نصرّح بها.

الـهوامش

١ ـ نشير هنا إلى التحوّل الذي عرفه الدرس النحوي في الجامعة التونسية منذ بداية الثمانينات، وعند كثير من دارسي اللغة العرب المعاصرين.

٢ ـ م ص بن عمر : النص الفكاهي في درس النحو ص ٥.

٣ ـ نفسه ص ٥.

٤ ـ نفسه ص ٦.

٥ ـ نفسه ص ٦ – ٧.

٦ ـ نفسه ص ٥٤.

٧ ـ نفسه ص ٥٨..

٨ ـ هي المركبات التي تكون أحياناً اسمية وأحيانا حرفية كالمركب الموصولي.

٩ ـ مثل " لبيك " (ص ٣٤) وجملة النداء (ص ٣١) والقسم (ص ٤١) وغيرها.

١٠ ـ نفسه ص ٣٤.

١١ ـ انظر الهامش ٦٣ بالصفحة ٤٦ من نفس المرجع.

١٢ ـ ابن منظور : لسان العرب الجذر (ل – ب – ب).

١٣ ـ العبارة للمؤلف ص ٣٤ و٣٥.

١٤ ـ النص الفكاهي في درس النحو ص ٣٤.

١٥ ـ نفسه ص ٣٤.

١٦ ـ لم تختص " المدرسة التونسية " بهذا التصوّر كما أوهم بذلك المؤلّف وانظر مثلاً د. عبدالرحمان أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي ص ١٢٩ وانظر أيضاً الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة ٤٥.

١٧ ـ يمكن أن تكون " أنادي " المؤولة بها يا " إنشائية لا خبرية من قبيل الجملة : " بعتك الدار " وغيرها مما تذكره كتب البلاغة في باب الإنشاء ضمن صيغ العقود.

١٨ ـ نفسه ص ٣١.

١٩ ـ نفسه ص ٣٢.

٢٠ ـ نفسه ص ٣١.

٢١ ـ انظر تحليل جملة النداء ص ٣٢.

٢٢ ـ نفسه ص ٤١.

٢٣ ـ نفسه ص ١٢٤.

٢٤ ـ نفسه ص ١٢٦.

٢٥ ـ نفسه ص ١٢٤.

٢٦ ـ نفسه ص ١٢٤.

٢٧ ـ نفسه ص ٦٦.

٢٨ ـ نفسه ص ٦٦ – ٦٧.

٢٩ ـ رجحنا هذا التصوّر بناء على تقسيمه للمركّب إلى مبتدأ وخبر.

٣٠ ـ انظر مثلاً ابن يعيش : شرح المفصّل بيروت عالم الكتب. ج ٣ في ص ١٣٨ وما بعدها، وتجد نفس الإحالة في " النص الفكاهي في درس النحو " ص ٤٦ الهامش ٦٧.

٣١ ـ " النص الفكاهي "... ص ٣٦.

٣٢ ـ نفسه ص ٣٥.

٣٣ ـ نفسه ص ٣٦.

٣٤ ـ نفسه ص ٣٦.

٣٥ ـ نفسه ص ٣٨.

٣٦ ـ نفسه ص ٧٧.

٣٧ ـ نفسه ص ٨٩.

٣٨ ـ نفسه ص ١١٨.

٣٩ ـ نفسه ص ١١٩.

٤٠ ـ انظر محمد الطاهر بن عاشور : تفسير التحرير والتنوير. تونس الدار التونسية للنشر. ج ٣٠ ص ٣٣٦.

٤١ ـ النص الفكاهي... ١٨٦.

٤٢ ـ انظر مثلاً دروس المعهد الأعلى للتكوين المستمر ١٩٨٩ وانظر كتاب النحو العربي للسنة السابعة أساسي ١٩٩٥.

٤٣ ـ ابن يعيش المفصل ج ٢ ص ٥٥.

٤٤ ـ نفسه ج ٢ ص ٥٥.

٤٥ ـ نفسه ج ٢ ص ٦٤.

٤٦ ـ ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب بيروت دار إحياء التراث العربي ج ٢ ص ٥٦٤.

٤٧ ـ النص الفكاهي... ١٧١.

٤٨ ـ ابن يعيش ج ٢ ص ٨٤.

٤٩ النص الفكاهي... ١٧١.

* * *